الرسائل العقدية

لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا


بسم الله الرحمن الرحيم
يقول العبد المفتقر الى الله سبحانه

دراسة وتحقيق

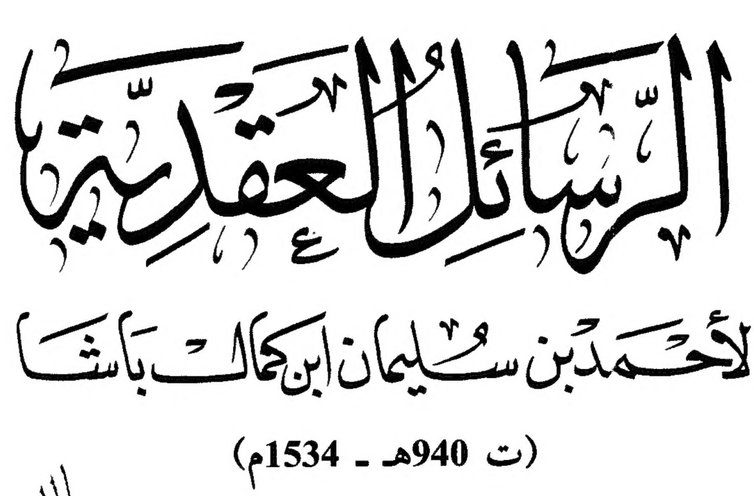
الدكتور جمعة مصطفى الفيتوري

المدار الإسلامي



الرسائل العقدية

لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا



الرسائل العقدية

لأحمد بن سليمان ابن كمال باشا

(ت 940هـ - 1534م)

دراسة وتحقيق

الدكتور جمعة مصطفى الفيتوري

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2002 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 4445/ 2002

ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-104-9

دار الكتب الوطنية/ بنغازي - ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج، طابق 5،

خليوي: 933989 - 03 - هاتف وفاكس: 542778 - 1 - 00961

بيروت - لبنان

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية:

زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498، هاتف: 4448750-4449903-00218.21.33385

فاكس: 4442758 . 21 . 00218، طرابلس - الجماهيرية العظمى



الإهداء

إلى التي لا زال دعاؤها جنة. .

تلكم هي والدتي المؤمنة. .

الصابرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

المحقق



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان الأزكيان على أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه.

وبعد..

فإنه لم يستهوني مثل قراءة المخطوطات التي كتبها السلف الصالح، فقد ألفتُ قراءتها ـ منذ وقت مبكر ـ وسط بيئة ما انعقد مجلسها إلا وكان المخطوط جُلَّ حديث المسافرين فكنت أجد في ذلك متعة وعلماً وعقلية خالصة.. فكان لذلك أثر كبير في حياتي ونوجيه فكري وجهة علمية عمادها حب إخراج وتحقيق هذه الكنوز من تراثنا العربي الفكري وكانت الرغبة عاملا أساسياً في تحقيق طموحي عبر مراحل الحياة ومشاغلها واجتياز معوقانها.

وعندئذ صرت إلى التفكير في اختيار موضوعات تتناسب وهذه الرغبة الجامحة في محاولة لإخراج النص كما أراد له

المؤلف مع التقديم بدراسة تناسب القيمة العلمية لهذا المخطوط.

وأتقدم بوافر الشكر وعظيم امتناني إلى كل من مدّ يد العون لي في تقديم المصادر أو إبداء الرأي والمشورة وختاماً أرجو أن أكون قد وفيت الموضوع بعض حقه ومن الله التوفيق وله الحمد أولاً وأخيراً إنه نعم المولى ونعم النصير.

المحقق



المبحث الأول

الحالة التاريخية لتونس خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين

- إن أهم حدث يمكن أن أسجله لتاريخ تونس خلال القرن العاشر الهجري، هو خضوعها للحكم العثماني منذ عام اثنين وثمانين وتسعمائة الهجرية، الموافق للرابع والسبعين وخمسمائة وألف الميلادي، ومن ثم أصبحت تونس ولاية تركية، يحكمها سنان باشا، يساعده في أمور الدولة مدير للمالية، وهناك مجلس الإدارة يتألف من أعيان البلد ووجهائها، يساعد الوالي في تسيير أمور البلد[1].

- في عام تسعة وتسعين وتسعمائة الهجري الموافق لتسعين وخمسمائة وألف الميلادي، ثار الدايات ضد الإدارة العسكرية،

---

(1) إحسان حقي، تونس العربية، دار الثقافة، بيروت، ص 91.

وأصبحت تونس في فوضى إلى أن جاء الداي عثمان عام ثلاثة وألف الهجري، وسيطر على زمام الأمور، وحكم تونس ست عشرة سنة، تميزت بالهدوء السياسي، والرواج الاقتصادي، والنهوض العمراني، إضافة إلى اهتمامه بالأسطول البحري[1].

- في عام ستة عشر وألف الهجري الموافق لستة وستمائة وألف الميلادي استقبل الداي عثمان النازحين الأندلسيين، وأحسن استقبالهم، ومنحهم الأراضي الزراعية، وأدمجهم مع الشعب التونسي[2].

- في عام تسعة عشر وألف الهجري الموافق لعشرة وستمائة وألف الميلادي، توفي الداي عثمان، وخلفه في الحكم الداي يوسف، الذي كان خير خلف لأحسن سلف، حيث اهتم بالناحية العمرانية، فأنشأ المباني، والجسور، والأسواق كسوق الترك وسوق البركة، وشيد المدارس والمساجد، استمر الداي يوسف في حكم تونس سبعاً وعشرين سنة ونيفاً، تميز حكمه بالازدهار في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية[3].

- في عام سبعة وأربعين وألف الهجري الموافق لسبعة

---

(1) إحسان حقي، ص 93. وحسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر، ص 161.

(2) خلاصة تاريخ تونس، ص 162.

(3) المرجع السابق، ص163.

وثلاثين وستمائة وألف الميلادي، تولى حكم تونس بعد وفاة الداي يوسف الباي أسطا مراد الذي استطاع أن يجمع بين يديه حكم الجيش وخزانة الدولة المالية، إضافة إلى أمير البحر، واستناداً إلى هذه السيطرة فقد أوكلته الدولة العثمانية لقب باشا سنة خمسين وألف الهجرية[1].

- تولى حكم تونس بعد مراد ابنه حموده باي، الذي قضى على بعض الفتن التي كانت تثيرها بعض القبائل. كما بنى مسجداً يعرف باسمه في تونس العاصمة الذي يأتي بعد جامع الزيتونة في المساحة. وبعد مضي عشرين سنة في الحكم أكرمته الدولة العثمانية بلقب باشا، واستمر في حكم تونس حتى عام ستة وسبعين وألف الهجري، الموافق لخمسة وستين وستمائة وألف الميلادي، تميزت فترة حكمه بالاستقرار السياسي[2].

- خلف مراد باي أباه في حكم تونس، وظل في صراع مع الجند الأتراك إلى أن مات عام ستة وثمانين وألف الهجري الموافق لخمسة وسبعين وستمائة وألف الميلادي، بعد أن حكم تونس زهاء عشرين سنة، شيد خلالها جسراً على نهر مجردة، وبنى مسجدين بباجه وقابس[3].

- دب الصراع من أجل كرسي الحكم بين العم محمد

---

(1) تونس العربية، ص 96. وخلاصة تاريخ تونس، ص 168.

(2) تونس العربية، ص 96. وخلاصة تاريخ تونس، ص 168.

(3) تونس العربية، ص 97. وخلاصة تاريخ تونس، ص 169.

الحفصي وأبناء أخيه، فها هو محمد باي يتولى شؤون البلاد باتفاق أهل الفكر والمشورة، لكن العم طمع في الحكم ولجأ إلى الحيلة، فأقنع ابن أخيه عليا أن يشترك مع محمد في الحكم، وباتفاق وافق العم وعليّ على أن يخلع هذا الأخير أخاه محمداً من الحكم، ويتولى العم الحكم ثم يتنازل عنه لعلي، وأمام المجلس الإداري للدولة، تنازل علي عن الحكم، وخلع أخاه محمداً، وتولى العم شؤون الدولة، وأمام صمود محمد مراد على الحكم، وبتعاون مع أهل الكاف[1] معه، تنازل العم محمد الحفصي عن الكرسي لابن أخيه محمد، وذهب أخوه عليٌّ إلى قسنطينة[2].

- في عام تسعة وثمانين وألف الهجري الموافق لثمانية وسبعين وستمائة وألف الميلادي، استولى محمد الحفصي على مدينة تونس منتهزاً فرصة تشاجر الأخوين على الحكم[3].

- في عام ستة وتسعين وألف الهجري الموافق لخمسة وثمانية وستمائة وألف الميلادي، استطاع الأخوان بتعاون مع إبراهيم خوجه حاكم الجزائر من محاصرة تونس والدخول إليها، وأخذ البيعة لهما، وفي نفس السنة مات علي، حيث قتله بعض الجنود[4].

---

(1) مدينة تقع غرب تونس.

(2) تونس العربية، ص 98.

(3) تونس العربية، ص 99. وخلاصة تاريخ تونس 172.

(4) المرجع نفسه، ص 172. المرجع نفسه، ص 151.

- في عام خمسة ومائة وألف الهجري الموافق لأربعة وثمانين وستمائة وألف الميلادي، خرج الباي محمد لمقابلة صهره محمد ابن شكر الذي كان مستعيناً بالجزائريين، وانهزم داي تونس[1].

- في عام ستة ومائة وألف الهجري الموافق لأربعة وتسعين وستمائة وألف الميلادي هزم محمد الباي ابن شكر الذي فر إلى فاس، وأصبحت تونس تحت سيطرة محمد الباي[2].

هذه هي حالة تونس خلال القرنين العاشر والحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر الهجري، وهي فترة اضطراب سياسي وتدهور اقتصادي.



(1) المرجع نفسه، ص 173، 174. المرجع نفسه، ص 101.

(2) المرجع نفسه، ص 173، 174. المرجع نفسه، ص 101 ـ 102.



المبحث الثاني

دراسة المخطوط



المطلب الأول
وصف المخطوطات

1 ـ الرسالة الأولى
في بيان أسماء الله تعالى توقيفية

وصف المخطوطة:

توجد المخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066.

أوّلها: الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى والصلاة والسلام على محمد ذي المقصد الأسنى.

آخرها: تمت الرسالة بعون الله وتوفيقه بيد أضعف العباد... وصحبه الطاهرين.

ص: 6 **س**: 19 **ق**: 22 × 16سم.

خ: شرقي جيد.

و: أبيض سميك مائل إلى الصفرة.

كما توجد نسخة أخرى لهذه الرسالة بخزانة تطوان تحت رقم 94م.

وصف المخطوطة:

أولها: الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى والصلاة والسلام على محمد ذي القصد الأسنى.

آخرها: تمت الرسالة بعون الله وتوفيقه بيد أضعف العباد وصحبه الطاهرين.

ص: 6 **س:** 19 **ق:** 21 × 16سم.

خ: خط مشرقي واضح.

و: جيد.

2 ـ الرسالة الثانية في تفضيل نبينا على سائر الأنبياء عليهم السلام

وصف المخطوطة:

توجد المخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066.

أولها: الحمد لله الذي كرم بني آدم، وفضلنا على سائر الأمم.

آخرها: اللهم اغفر لي ولوالدي... أمين يا رب العالمين.

ص: 13 **س**: 19 **ق**: 13 × 19

خ: شرقي جيد. **و**: أبيض سميك مائل إلى الصفرة.

كما توجد نسخة أخرى لهذه المخطوطة بخزانة تطوان تحت رقم 94م.

وصف المخطوطة:

أولها: الحمد الله الذي كرم آدم، وفضلنا على سائر الأمم.

آخرها: وهذا آخر ما أوردناه... ومصليا على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً.

ص: 13 **س**: 19 **ق**: 21 × 16

خ: شرقي جيد. **و**: أبيض سميك.

3 ـ الرسالة الثالثة في تفضيل أنبياء البشر على الملائكة

توجد المخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066.

وصف المخطوطة:

أولها: الحمد لله الذي كرم بني آدم وفضله على كثير من مخلوقاته تفضيلا...

آخرها: تمت الرسالة بعون الله تعالى. . . أمين.

ص: 8 **س**: 19 **ق**: 13 × 16

خ: شرقي جيد. **و**: أبيض سميك مائل إلى الصفرة.

المطلب الثاني
منهجية ابن كمال[1] في رسائله العقدية

بدأ المؤلف كل رسائله بمقدمة ذكر فيها اسم الرسالة، ثم أخذ في عرض أفكار أهل السنة والفلاسفة حول موضوع الرسالة مع ذكر اسم الكتاب الذي اعتمد عليه في عرض أفكاره، ثم أخذ في مناقشة الأفكار مؤيدها أو رافضها.

فإذا أخذنا الرسالة الثانية التي تؤيد أفضلية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على الأنبياء، نجده، يقول: «فهذه رسالة في تحقيق تلك المقالة (يعني أفضلية رسولنا على سائر الأنبياء) فنقول ومن الله التوفيق: «أول الأنبياء آدم عليه السلام، وآخرهم بعثة لأن آخرهم دعوة للخلق إلى الحق هو عيسى عليه السلام

(1) **ابن كمال باشا أحمد بن سليمان (ت 940هـ = 1534م)**: قاضي من العلماء بالحديث ورجاله، له تصانيف كثيرة منها: (طبقات الفقهاء) (رسالة في الجبر والقدر)... انظر ترجمته عند إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين 1/ 141 طاش كبرى زاده: الشقائق النعمانية 1/ 420.

لما روي في صحيح البخاري عليه رحمة الباريء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى عليه وسلم: والذي نفسي بيده ـ ليوشكن ـ أي ليقرب ـ أن ينزل فيكم ـ يعني من السماء ابن مريم حكما قسطاطاً أي ـ حاكما عدلاً ـ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير أي يرفع الرخصة فيهما لا بإبطال الشريعة للنصارى كما توهم الكرماني لأنها قد بطلت قبل ذلك بنزول شريعتنا بل بإبطال حكم الذمة ورخصة ترك أهلها على ما يدينون، على ما أفصح عنه بقوله: ويضع الجزية أي برفعها عن أهل الذمة عامة لا عن النصارى خاصة... وبما أشرنا إليه لدفع ما قيل قد ورد في الخبر عن خير البشر نزول عيسى السلام فيما بعد فهو آخر الأنبياء عليه السلام لا بما ذكره الفاضل التفتازاني في شرحه للعقائد حيث قال: لأن شريعته قد نسخت فلا يكون إليه وحي ونصيب أحكام، بل يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن إنتاج شريعته لا يقتضي أن لا يكون إليه وحي، فإن صاحب الوحي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة...

روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قال خير الناس تأتون بهم السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام، وخيريتهم في الأخوة لكثرة ثوابهم على ما أفصح عنه ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله: ألا لكم الأجر مرتين فغضب اليهود والنصارى، فقالوا: نحن أكثر أعمالا وأقل عطاء.

والسر في ذلك أنهم صدقوا الأنبياء كلهم بخلاف سائر الأمم، فإن كلامهم ما صدق إلا بنية، ولمن قبله من الأنبياء عليهم السلام. وقد نبّه الرسول عليه السلام على هذا السر حيث قال فيما كتب إلى هرقل: أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين».

وبعد شرحه للآيات القرآنية التي تؤكد بعثته صلى الله عليه وسلم إلى البشر جميعاً بما فيهم الأنبياء السابقون عنه، نجد ابن كمال يعلق على قول التفتازاني حول اتباع موسى وعيسى لرسالة محمد صلى الله عليه وسلم إذا كانا أحياء بقوله: «ومبنى نبأ تعليله بقوله إذ لا يسعه إلا أتباعه على ما قاله عليه السلام في حق موسى عليه السلام، على أن الحكم المذكور غير مخصوص بموسى عليه السلام بل يعم سائر الأنبياء عليهم السلام للاشتراك في اللغة، وهو كونه عليه السلام مبعوث إلى كافة الناس شريعة مؤيدة، فهو من الأحكام العامة التي وردت في موارد مخصوصة. . . لا لما توهمه القاضي البيضاوي».

ومن خلال اطلاعي على رسائل ابن كمال يمكن القول بأنه استطاع أن يبدع في عرض أفكاره بفضل شرحه وتحليله، ونقده وربطه للأفكار التي تناولها.

المطلب الثالث
المصادر التي اعتمد عليها
ابن كمال في رسائله

اعتمد ابن كمال في عرض أفكار أهل السنة والمعتزلة والفلاسفة على مجموعة من الكتب، وهي:

أبو الحسن الأشعري.

- الإبانة في أصول الديانة.

أبو بكر الباقلاني.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به.

ابن الحاجب.

- المختصر الأصلي.

عياض السبتي.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

النسفي.

- شرح الأسماء الحسنى.



السعد التفتازاني.

- شرح العقائد العضدية.
- شرح العقائد النسفية.
- شرح المقاصد.

الدواني محمد بن أسعد.

- شرح العقائد العضدية.

الشريف الجرجاني.

- شرح المواقف.

الآمدي.

- أبكار الأفكار.

الكرماني.

- الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري.

البيضاوي.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

الزمخشري.

- الكشاف.

الفخر الرازي.

- التفسير الكبير.

القرطبي.

- الجامع لأحكام القرآن.

ابن قتيبة.

- تأويل مختلف الحديث.

عضد الدين الإيجي.

- المواقف في علم الكلام.

ابن العربي.

التفسير.

هذه المصادر أضفت على الرسائل قيمة عقدية لاسيما وأنها من كتب العقيدة التي لا غنى عنها لكل باحث في مجال أصول الدين.



المطلب الرابع
طريقة الباحث في دراسة المخطوط

سلك الباحث في دراسة رسائل ابن كمال العقدية الخطوات الآتية:

(1) نسخت الرسائل الثلاث المخطوطة بالخط المغربي إلى الخط المشرقي باعتباره السائد في لغة الطباعة.

(2) خرّجت الآيات القرآنية بإرجاعها إلى سور القرآن الكريم مع بيان رقمها فيها.

(3) خرّجت الأحاديث النبوية بإرجاعها إلى كتب الحديث المعروفة.

(4) خرّجت الأعلام وذلك بإعطاء ترجمة موجزة عنهم مع بيان المصادر التي ترجمت لهم.

(5) وثّقت النصوص المنقولة التي اعتمد عليها ابن كمال بإرجاعها إلى مظانها من الكتب لتوثيقها.

والغاية من ذلك إخراج النص وإيصاله إلى القارىء كما أراده المؤلف.

الصفحة الأولى من مخطوطة رسالة بيان أسماء الله توقيفية الموجودة بخزانة دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066

الصفحة الأخيرة من مخطوطة رسالة بيان أسماء الله توقيفية

الصفحة الأولى من مخطوطة رسالة تفضيل نبينا على سائر الأنبياء الموجودة
بخزانة دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066

الصفحة الأخيرة من مخطوطة رسالة تفضيل نبينا على سائر الأنبياء

الصفحة الأولى من مخطوطة رسالة تفضيل أنبياء البشر على الملائكة
الموجودة بخزانة دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18066

الصفحة الأخيرة من مخطوطة رسالة تفضيل أنبياء البشر على الملائكة



المبحث الثالث

متن الرسائل المخطوطة

- متن مخطوط بيان أسماء الله تعالى توقيفية.
- متن مخطوط تفضيل نبينا على سائر الأنبياء عليهم السلام.
- متن مخطوط تفضيل أنبياء البشر على الملائكة.





رسالة في بيان
أسماء الله تعالى توقيفية

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى والصلاة على محمد ذي المقصد الأسنى، وبعد، فهذه رسالة مرتبة في بيان أن أسماء الله تعالى توقيفية، أي يتوقف إطلاقها عليه تعالى على الأذن من الشارع فيه، أو قياسية لا يتوقف على الأذن فيه، بل إذا دل العقل على اتصافه تعالى بصفة وجودية أو سلبية جاز أن يطلق عليها اسم يدل على اتصافه بها، وكذا الحال في الأفعال.

فذهب الأشعري[1] ومن تابعه إلى الأول، وذهب به المعتزلة والكرامية إلى الثاني، واختار القاضي أبو بكر[2] منّا

(1) **أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل**: مؤسس مذهب الأشاعرة ومن الأئمة المتكلمين المجتهدين، تلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم، ونص عبارته في كتابه، الإبانة في أصول الديانة. طبع بحيدر أباد. 1321هـ. ص 65.

(2) **أبو بكر بن الطيب الباقلاني (338 ـ 403هـ = 950 ـ 1013م)** قاضٍ، =

التفضيل حيث قال: لفظ دلّ على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه بلا توقيف، وإذا لم يكن إطلاقه موهماً لما يليق بكبريائه، فمن ثم لم يجز عليه أن يطلق اسم العارف لأن المعرفة قد يراد بها علم سبقه غفلة، ولا لفظ الفقيه، لأن الفقه فهم غرض المتكلم من كلامه، وذلك مشوب بأبنية الجهل، ولفظ العاقل لأن العقل مانع علم عن الإقدام على ما لا ينبغي، ولا لفظ الفطن، لأن الفطانة سرعة إدراك ما يراد تعريضه على السامع فتكون مسبوقة بالجهل، ولا لفظ الطبيب، لأن علم الطب مأخوذ من التجارب إلى غير ذلك من الأسماء التي فيها إيهام بما لا يصح في حقه تعالى، وقد يقال لا يندفع نفي ذلك الإيهام من الأشعار بالتعظيم حتى يصح الإطلاق بلا توقيف.

قالوا: ليس الكلام في أسمائه إلا عدم الموضوعة في اللغات إنما النزاع في الأسماء المأخوذة من الصفات والأفعال.

وقال ابن الحاجب[1] في بعض أماليه إذا اثبت أن الواضع

= من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد بالبصرة، وتوفي في بغداد، ونص عبارته في كتابه، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتعليق وتقديم. محمد زاهد الكوثري. الطبعة الثالثة. القاهرة. 1413هـ = 1993م، ص 60 ـ 61.

(1) **ابن الحاجب، عثمان بن عمر (570 ـ 646هـ = 1174 ـ 1249م)**: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، ونص عبارته في كتابه، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1985م، 1/186 وما بعدها.

هو الله تعالى، وثبت أن في لغة العرب لفظاً يطلقونه على الباري تعالى لم يحتج إلى إذن من الشرع ثبوت أن الله تعالى هو الواضع.

وإن قلنا: إن الواضع هو العرب واحداً وجماعة، لم يكفنا إطلاق اللفظ في تلك اللغة لجواز أن يطلقوا على الباري تعالى ما يمنع الشرع بعد وروده إطلاقه.

والحق ما ذكره لا ما ذكروه على الإطلاق، واعلم أن محل الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته تعالى لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه تعالى.

والفرق واضح وإن خفي على بعض الناظرين في هذا المقام على ما سنقف عليه، فإطلاق الخادع المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾[1]، خارج عن المبحث لأنه لم يطلق عليه تعالى، بل أطلق على مفهوم مجازي صادق عليه تعالى. وكذا إطلاق الرفيق في قوله عليه السلام «**إن الله تعالى رفيق يحب الرفق**»[2] والحديث بتمامه مذكور في المشارق[3].

---

(1) النساء: 142، وبقية الآية: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾.

(2) جزء من حديث رواه مسلم رقم 2593 في البر والصلة، باب الرفق وأبو داود رقم 2478 في الجهاد ورقم 4808 في الأدب، باب الرفق عن عائشة رضي الله عنها.

(3) القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار. طبع ونشر المكتبة العتيقة، د ر التراث، 1/ 296 ـ 297.

فإنه لم يطلق أيضاً على ذاته تعالى بل أطلق على مفهوم، وحمل ذلك المفهوم عليه تعالى، ومن غفل عن هذا الفرق.

قال في شرح الحديث المذكور: واختلف العلماء في جواز إطلاق الرفيق على الله تعالى، فذهبت طائفة من الأشاعرة إلى جوازه لأن هذا الحديث قد ورد فيه فكان إذناً من الشارع بذلك، لا إطلاق الاسم عليه تعالى من باب العمل، وخبر الواحد يفيد العمل.

وذهبت طائفة أخرى إلى عدم الجواز قائلة: جوازه لا يثبت إلا بالكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع، والإجماع على ذلك لم يثبت، ولا دلالة في الكتاب عليه والسنة الواردة من الآحاد منظور فيه على ما ستقف عليه.

وقال الإمام النسفي[1]، في شرح الأسماء الحسنى: واختيار الغزالي[2]، إلى أن الأسماء موقوفة على الإجازة، وأما الصفات فغير موقوفة عليها.

---

(1) **النسفي ميمون بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين (418 ـ 508هـ = 1027 ـ 1115م)**: عالم بالأصول والكلام. ونص عبارته في كتابه، شرح الأسماء الحسنى ص 18.

(2) **الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد (450 ـ 505هـ = 1058 ـ 1111م)**: فيلسوف، متصوف، له نحو مائتي مصنف. ونص عبارته في كتابه، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. 1409هـ = 1989م. ص 100.



وفيه نظر لأنه إن أراد بالأسماء الأعلام، وبالصفات المشتقات من الصفات فلا صحة له لما عرفت الأسماء الأعلام خارجة عن محل الخلاف على ما قالوا، ويتوقف الحكم فيها على التفصيل قاله ابن الحاجب.

وإن أراد بالأسماء المشتقات من الصفات والأفعال، وبالصفات ما يحمل عليه تعالى لا بطريق على ذاته بل الإطلاق على مفهوم صادق عليه كما في قوله عليه السلام[1] «**إن الله رفيق**»، فقد عرفت فساده أيضاً، وإن أراد معنى آخر لابد من بيانه حتى تنظر في صحته وفساده.

وقال الفاضل التفتازاني في شرح العقائد العضدية[2]: وذهب الإمام الغزالي إلى جواز إطلاق ما علم اتصافه تعالى به على طريق المتوصف دون التسمية، لأن إجراء الصفة إخبار بثبوت مدلولها فيجوز عنه بثبوت المدلول إلا لمانع، بخلاف التسمية فإنه تفرق في المتسمي، ولا ولاية إلاّ للأب والمالك وما يجري مجراهما، وهو تعالى منزه عن التصرفية.

وفيه نظر لما عرفت أن الإطلاق بهذا المعنى خارج عن محل الخلاف، ثم قال: ويشكل بلفظ خداي وتكرى وأمثالهما

---

(1) تقدم تخريج هذا الحديث.

(2) **مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين (712 ـ 793هـ = 1312 ـ 1390م)**: من أئمة البيان والمنطق. ونص عبارته في كتابه، شرح العقائد العضدية ص 218.

في سائر اللغات مع شيوعها من تكبر، اللهم إلا أن لفظ خداي خود آينده أي الموجود لذاته، وحينئذ يكون مرادفاً لواجب الوجود كما ذكره الإمام الرازي في بعض تصانيفه.

ويقال بمثل ذلك في أسمائه بحسب سائر اللغات إن أمكن، فكأنه سمى ما ذكره في الشرح المذكور قبل هذا الكلام.

نقل عن صاحب المواقف[1] من أنه ليس الكلام في الأسماء الأعلام الموضوعة في اللغات لأن منشأ القول بالإشكال المذكور الغفول عن الكلام المردود.

وأما ما نقله عن الإمام[2] فمسطور في المطالب العالية بهذه العبارة، قولنا: واجب الوجود لذاته يفيد أنه يستحق الوجود من ذاته المخصوصة، ولذاته المخصوصة، وقريب هذا اللفظ.

قولنا بالفارسية خداي، وأصل هذه اللفظة قولهم خد آي، وهي مركبة من لفظين: أحدهما خود ومعناه ذات الشيء ونفسه، والثاني قولنا آي ومعناه جاء، فالمعنى أنه بنفسه وذاته جاء إلى الوجود لا لغيره، فصار قولنا خداي في معنى بنفسه وجد، وذلك هو اللفظ المطابق لقولنا واجب الوجود لذاته، إلى هنا انتهى كلامه.

---

(1) العضد الايجي، المواقف في علم الكلام. مكتبة المثنى. القاهرة. د.ت، ص 333.

(2) المطالب العالية ص 28.

وهذا يعني القول بأن خداي أصله خوداي وهم فاسد، فإن خداي في لغة الفرس بمعنى الصاحب يشهد لذلك تتبع كلماتهم، فإنهم يقولون كشور خداي، ويريدون بمعنى صاحب كشور، والبيت الفارسي بدركاه توسى لهم برزمين انه (كذا) في جمله كشور خدايان جين، ويقولون سيم خداي، ويريدون بمعنى صاحب سيم.

البيت الفارسي، هم سيم خداوهم قوي يثبت خلع سوى أو كشيده انكشت ومعنى دولة خداي أي معنى صاحب دولة البيت الفارسي هنرهر كجايافت قدري تمام، بدولت خداي براوردنام، ومنه كتخداي أصله كدخداي بمعنى صاحب منزل، فإن كد في لغة الفرس بمعنى المحل، ومنه ميكده وبتكده والهاء في أواخرهما للنقل إلى الإسمية.

وبما قررناه تبين بطلان ما توهم قاضي عضد الدين من الترادف بين لفظة الله وخداي. . .

قال في شرح المختصر لابن الحاجب[1]: قالوا لو صحّ وقوع كل مرادف مكان صاحب، لصحّ خداي أكبر، كما يصحّ الله أكبر لأنه مرادفه واللازم منتف الجواب.

أولاً: بالتزام صحة خداي أكبر ممن يفهمه للخلاف فيه، ولا إلزام إلا بمجمع عليه إذا لم يثبت بدليل.

(1) ابن الحاجب، شرح المختصر الأصلي، 1/ 137.

وثانياً: بالفرق بان المنع، ثم لأجل اختلاف اللغتين فلا يلزم المنع في المترادفين من اللغة الواحدة، انتهى.

ثم قال فاضل الدواني[1]: وأما إطلاق واجب الوجود، وصانع العالم وأمثالهما الظاهر أنه بطريق الوصف لا بطريق التسمية منشأه عدم الوقوف على الفرق الذي بيّناه بين الطرفين فيما تقدم فإنه إذا قيل بأن واجب الوجود يكون بطريق التسمية لا بطريق التوصيف، فافهم.

قال الفاضل الشريف[2] في شرح المواقف: وذهب الشيخ وتابعوه إلى أنه لابد من التوقيف وهو المختار، وذلك للاحتياط احترازاً عما يوهم باطلا لعظم الخطر، وذلك فلا يجوز الاكتفاء في عدم إيهام الباطل بمبلغ إدراك بل لابد من الاستناد إلى أدلة الشرع.

وقال الآمدي[3] في أبكار الأفكار: كل ما ورد الإذن من الشارع به جوّزناه، وما ورد المنع به منعناه، وما لم يرد فيه

---

(1) **الدواني محمد بن أسعد (830 ـ 918هـ = 1427 ـ 1512م)**: قاض باحث، يعد من الفلاسفة. من مصنفاته: «شرح العقائد العضدية»، حاشية على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، «إثبات الواجب»... الشوكاني، البدر الطالع 2/ 130، ابن العماد، شدرات الذهب 8/ 160...

(2) الشريف الجرجاني، شرح المواقف. طبع بمصر سنة 1327هـ. ص 313.

(3) **الآمدي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن (551 ـ 631هـ = 1156 ـ 1233م)**: أصولي، باحث من آمد (ديار بكر) ونص عبارته في كتابه أبكار الأفكار ص 78.

إطلاق ولا منع فقد قال فيه أصحابنا بالمنع منه، فليس القول بالمنع مع عدم ورود المنع منه أولى من القول بالجواز مع عدم التجويز، إذ المنع والتجويز حكمان وليس اثنان أحدهما مع عدم دليله أولى من الآخر، بل الحق في ذلك التوقف وهو أن لا يحكم بجواز ولا منع، والمتبع في ذلك من الطور الشرعية ما هو المتبع في سائر الأحكام وهو أن يكون ظاهراً في دلالته وفي صحته ولا يشترط فيه القطع كما ذهب إليه بعض الأصحاب لكون التجويز والمنع من الأحكام الشرعية، وإن التفرقة بين حكم وحكم في اشتراط القطع في أحدهما دون الآخر بحكم لا دليل عليه.

وفي المواقف وشرحه: الذي ورد به التوقف في المشهور تسعة وتسعون اسماً، وقد ورد في الصحيحين[1]: «**إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً، من أحصاها فقد دخل الجنّة**»، وليس فيها تعيين تلك الأسماء لكن الترمذي والبيهقي عينهما كما في حديث كتاب أبي المواقف، وإنما قال في المشهور إذ قد ورد التوقيف بغيرها لما في القرآن فكالمولى، والنصير، والغالب، والقاهر، والقريب، والرب، والناصر، والأعلى، والأكرم، وأحسن الخالقين، والرحمن الرحيم، وذو

(1) حديث رواه البخاري 11/180 ـ 192 في الدعوات، باب لله عز وجل مائة اسم غير واحد، ومسلم (2677) في الذكر والدعاء، باب أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، عن أبي هريرة رضي الله.

الطول، وذو المغفرة، وذو المعارج، إلى غير ذلك.

وأما في الحديث فالحنّان، والمنّان وقد ورد في رواية ابن ماجه أسماء ليست في الرواية المشهورة كالتام، والقديم، والوتر، والسديد، والكافي وغير ذلك.

ولا يذهب عليك أن ما نقله عن مبناه على عدم الفرق بين الإطلاق الذي يحمل الخلاف والذي خارج عنه مما ورد به التوفيق في الخبر اسم الديان. والمراد تعدادها وضبطها، لأنه إنما يحصل بتكرار مجموعها وتعدادها مراراً وضبطها حصراً وتعداداً، وعلماً وإيماناً وقياماً بحقوقها.

تمت الرسالة بعون الله وتوفيقه بيد أضعف العباد مصطفى ابن محمد اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطاهرين.



رسالة في تفضيل
نبينا على سائر الأنبياء عليهم السلام

الحمد لله الذي كرم بني آدم، وفضلنا على سائر الأمم، والصلاة على أصحاب الشرائع بيداة السبل خصوصاً على نبينا محمد أكمل الأنبياء وأفضل الرسل.

وبعد، فهذه رسالة في تحقيق تلك المقالة، فنقول ومن الله التوفيق: أول الأنبياء آدم عليه السلام، وآخرهم بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفضلهم بإجماع المسلمين، وإنما قلنا وآخرهم بعثة لأن آخرهم دعوة للخلق إلى الحق هو عيسى عليه السلام لما رؤي في صحيح البخاري عليه رحمة الباري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله عليه وسلم(1): **«والذي نفسي بيده ليوشكنّ ـ أي ليقربن ـ أن ينزل فيكم يعني**

(1) جزء من الحديث طويل رواه البخاري 4/ 343 في الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم، و مسلم رقم 155 في الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

من السماء ـ ابن مريم حكماً قسطاطاً ـ أي حاكماً عدلاً ـ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير ـ أي يرفع الرخصة فيهما ـ» لا بإبطال الشريعة للنصارى كما توهم الكرماني[1]، لأنها قد بطلت قبل ذلك بنزول شريعتنا بإبطال حكم الذمة ورخصة ترك أهلها على ما يدينون، على ما أفصح عنه بقوله: ويضع الجزية أي يرفعها عن أهل الذمة عامة لا عن النصارى خاصته كما يوهمه كلام الكرماني ويكون الأمر حينئذ بين الإسلام والسيف لانتهاء الحكم الثابت، وهو جواز أخذ الجزية بأنها علته، وهي حاجة الإسلام إلى الحال على ما أفصح عنه بقوله: ويفيض الحال أي يكثر حتى لا يقبله أحد.

وبما أشرنا إليه لدفع ما قيل قد ورد في الخبر عن خير البشر نزول عيسى عليه السلام فيما بعد، فهو آخر الأنبياء عليه السلام، لا بما ذكره الفاضل التفتازاني في شرحه للعقائد[2]، حيث قال: لأن شريعته قد نسخت فلا يكون إليه وحي ونصب أحكام، بل يكون خليفة رسول الله صلى عليه وسلم لأن إنتاج

---

(1) **الكرماني محمد بن يوسف (717 ـ 786هـ = 1347 ـ 1384م)**: عالم بالحديث، من تصانيفه: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، «النقود والردود في الأصول»، «شرح مختصر ابن الحاجب»، سماه «السبعة السيارة» لأنه جمع فيه سبعة شروح. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة 4/ 310، السيوطي، بغية الوعاة ص 120، طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة 1/ 170 2/ 18، بروكلمان 2/ 211...

(2) السعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية. طبع بمصر 1321هـ. ص 130.

شريعته لا يقتضي أن لا يكون إليه وحي، فإن صاحب الوحي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة.

وأما أنه عليه السلام أفضل الأنبياء عليهم السلام، فالدليل له إجماع المسلمين على ما نص عليه الفاضل التفتازاني حيث قال في شرحه للمقاصد[1]: وأجمع المسلمون على أن أفضل الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم إلا ما ذكره في معرض السند للإجماع بقوله: لأن أمته خير الأمم بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[3].

وفي تفضيل الأمة من حيث إنها أمته، وفي شرحه للعقائد النسفية[4] ولاشك أن خيرية الأمة بحسب كمالاتهم في الدين، وذلك تابع لكمال نبيّهم الذي يتبعون، انتهى.

لا يصلح سنداً له لأن خيريتهم في الدينا بزيادة نفعهم للغير فإن خير الناس من ينفع الناس، وهذا هو الظاهر.

---

(1) المصدر السابق. 5/ 47.

(2) آل عمران: 110. وبقية الآية: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.

(3) البقرة: 143. وبقية الآية: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(4) السعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 132.

روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه[1]: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قال: **«خير الناس للنّاس تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام»**، وخيريتهم في الأخوة بكثرة ثوابهم على ما أفصح عنه.

ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله[2]: **«ألا لكم الأجر مرتين»**، فغضب اليهود والنصارى فقالوا: نحن أكثر أعمالاً وأقل عطاء.

والسر في ذلك أنهم صدقوا الأنبياء كلهم بخلاف سائر الأمم، فإن كلاً منهم ما صدق إلاّ نبيّه، ولمن قبله من الأنبياء عليهم السلام.

وقد نبه الرسول عليه السلام على هذا السر حيث قال فيما كتب إلى هرقل[3]: **«أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين»**.

---

(1) حديث رواه البخاري 8/ 169 في تفسير سورة آل عمران، باب قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

(2) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب بدء الخلق رقم 3235، باب ما ذكر عن بني إسرائيل عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(3) جزء من حديث طويل رواه البخاري 1/ 30 ـ 43 في بدء الوحي، باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب، ومسلم رقم 1773 في الجهاد، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشارح الكرماني[1]: مرة للإيمان بنبيهم، ومرة للإيمان بنبينا، والخيرية بأحد المعنيين المذكورين للأمة لا تكون دليلا على أفضلية رسولهم، وكذا الآية الثانية لا تصلح سنداً للإيمان المذكور لأن في تمامها هو قوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[2] دلالة على أن المراد من الوسطية الخيرية التي لها تأثير في الشهادة على سائر الأمم، ومن جعلها إلى الفضيلة المستفاد من تصديقهم الأنبياء عليهم السلام كلهم.

وكذا قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[3]، لا يصلح سنداً له لأن ما ذكره في وجه من أن من رحم به غيره فهو أفضل من غيره، إنما يتمشى أن لو كان (لِّلْعالَمِينَ) على عمومه، والظاهر بقرينته قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾، إن المراد منه كان بعثه عليه السلام.

نعم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[4] يصلح سنداً له لأن موجبه أن يجب على سائر الأنبياء عليهم

---

(1) الكرماني، الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري. طبعة دار التراث العربي. بيروت ـ لبنان. 1401هـ = 1981م. 14/ 24.

(2) البقرة: 143. وبقية الآية: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(3) الأنبياء: 107.

(4) سبأ: 28. وبقية الآية: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

السلام اتّباعه أن لو كانوا أحياء في زمانه عليه السلام أو بعد بعثه. كما وجب على عيسى عليه السلام على ما أفصح عنه عليه السلام بقوله: «**لو كان موسى حيّاً لما وسعه إلاّ اتباعي**»[1].

قال الفاضل التفتازاني في شرحه للمقاصد[2]: فإن قيل: أليس عيسى عليه السلام رفع إلى السماء، وسينزل إلى دار الدنيا؟.

قلنا: بلى، ولكنه على شريعة نبينا، إذ لا يسعه إلا اتباعه على ما قاله في حق موسى عليهما السلام إنه لو كان حياً لما وسعه إلا اتباعي. فيصح أنه خاتم الأنبياء بمعنى أن لا يبعث نبي بعده، إلى هنا كلامه.

ومبنى نبأ تعليله بقوله إذ لا يسعه إلاّ اتباعه على ما قاله عليه السلام في حق موسى عليه السلام، على أن الحكم المذكور غير مخصوص بموسى عليه السلام بل يعم سائر الأنبياء عليهم السلام للاشتراك في اللغة، وهو كونه عليه السلام مبعوث إلى كافة الناس شريعة مؤبدة. فهو من الأحكام العامة التي وردت في موارد مخصوصة، هذا هو الوجه للحديث

---

(1) جزء من حديث رواه علي القاري في الأسرار المرفوعة ص 83 و292. وهو حديث موضوع.

(2) السعد لتفتازاني، شرح المقاصد، 5/47.

المذكور لا كما توهمه القاضي البيضاوي[1].

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[2] وتقييد المنزل به فإنه مصدق لما معهم من الكتب إلا الإلهية من حيث إنه نازل حسب ما بعث فيها، أو مطابق لها في القصص، والمواعيد، والدعاء إلى التوحيد، والأمر بالعبادة، والعدل بين الناس، والنهي عن المعاصي والفواحش، وفيما يخالفها في جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في المصالح لا من حيث إن كل واحدة منها حق بالإضافة إلى زمانها مراعياً فيه من خوطب بها حتى لو نزل المتقدم في أيام المتأخر لنزل على وقعة، ولذلك قال عليه السلام: «**لو كان موسى حيّاً لما وسعه إلا اتباعي**».

تنبيه على أن اتّباعه لا ينافي الإيمان به بل يوجبه إذ على ما ذكره ينعكس الكلام المذكور فإنه يصح أن يقال: لو كان عليه الصلاة والسلام حيّاً في زمن موسى عليه السلام لما وسعه إلا اتّباعه، ولا يحتمله مساق المقال.

وعلى ما ذكرناه لا ينعكس الكلام لأن شرع موسى عليه السلام في معرض النسخ بخلاف شرع نبينا عليه السلام،

---

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ـ لبنان. طبعة 1990م. 1/ 57 بتصرف.

(2) البقرة: 41. وبقية الآية: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾.

فالحديث المذكور على المعنى الذي ذكرناه قد دلّ على فضيلة نبينا عليه السلام على سائر الأنبياء عليهم السلام. ضرورة أن المتبوع، ومن شأنه أن يكون متبوعاً أفضل من التابع، وشأنه أن يكون تابعاً.

ومن النصوص القاهرة في هذا الباب قوله عليه السلام: **«أنا سيد ولد آدم، ولا فخر»** لأن المراد من ولد آدم كافة البشر على ما ينادي عليه قوله في آخر الحديث: آدم فمن سواه إلا تحت لوائي. وتمام الحديث على ما أخرجه صاحب المصابيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ فمن سواه إلاّ تحت لوائي وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»**[1].

والفاضل التفتازاني لعزوفه عن تمام الحديث، قال في شرحه للعقائد[2]: والاستدلال بقوله عليه السلام: **«أنا سيد ولد آدم ولا فخر»**. ضعيف لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده. ومنها قوله عليه السلام: **«أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر»**[3].

---

(1) جزء من حديث رواه الترمذي رقم 3618 في المناقب، باب رقم 3، ورقم 3147 في التفسير، ومن سورة بني إسرائيل، عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث حسن.

(2) السعد التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 132.

(3) جزء من حديث رواه أيضاً الترمذي رقم 3620، باب رقم 3، وفي سنده =



ومن خصائصه الفاضلة المفضلة له على غيره كونه مبعوثا إلى الثقلين، وخاتماً للأنبياء والرسل، ونسخ شريعته لسائر الشرائع، وقيام شهادته يوم القيامة على كافة البشر، وبقاء معجزته الظاهرة الباهرة على وجه الزمان.

وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[1] إشارة إلى ذلك.

قال العلامة الزمخشري في الكشاف[2]: أي ومنهم من رفعه على سائر الأنبياء فكان بعد تفاوتهم في الفضل أفضل منهم بدرجات كثيرة، والظاهر أنه أراد محمداً صلى الله عليه وسلم لأنه هو الأفضل عليهم، حيث أوتي ما لم يؤته أحد من الآيات المتكاثرة المرتقية إلى الغاية أو أكثر، ولو لم يؤت إلاّ القرآن وحده لكفى به قضاء منيفاً على سائر ما أوتي الأنبياء لأنه المعجزة الباقية على وجه الدهر ومن سائر المعجزات.

وفي هذا الإيهام من تفحيم فضله وإعلاء قدره ما لا

= زمعة بن صالح وهو ضعيف، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. لكن هذ الحديث غريب كما قال الترمذي، ولبعضه شواهد، ولهذا قال السعد التفتازاني ضعيف ولعله لم يهتد إلى الحديث الثاني من نفس الباب، والله أعلم.

(1) البقرة: 253. وبقية الآية: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(2) الزمخشري، الكشاف 1/ 238.

يخفى لما فيه من الشهادة على أنه العلم الذي لا يشتبه، والمتميز الذي لا يلتبس.

ويقال للرجل: من فعل هذا؟ فيقول: أحدكم أو بعضكم، يريد به الذي تعرف، واشتهر بنحوه من الأفعال فيكون أقحم من التصريح به وأنوه بصاحبه. إلى هنا انتهى كلامه.

ولقد أحسن فيه إلاّ أنه لم يصب في تجويزه أن يكون المراد بالبعض المذكور غيره، وتأييده ذلك الاحتمال بقوله: (وعن ابن عباس رضي الله عنهما كنّا في المسجد نتذاكر فضل الأنبياء، فذكرنا نوحاً عليه وسلم بطول عبادته، وإبراهيم عليه السلام بخلّته، وموسى عليه السلام بتكليم الله تعالى إياه، وعيسى عليه السلام برفعه إلى السماء، وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منهم بعث إلى الناس كافة، وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وهو خاتم الأنبياء عليه وعليهم السلام، فدخل وقال: «**لا ينبغي لأحد أن يكون خيراً من يحيى ابن زكريا**»، فذكر أنه لن يعمل سيئة قط، ولم يهم بها)[1].

أما عدم إصابته في التجويز المذكور فظاهر لأن المستحق للتفضيل على الوجه المذكور من أفضل الأنبياء بإجماع المسلمين، وأما ما أورده في معرض التأييد مدفوع، لا بما قال في أمثاله من أنه لواضع منه غير المقام يأباه.

(1) حديث رواه الترمذي نحو ذلك بتقديم وتأخير وقد سبق تخريجه.

ومساق الكلام لا يتحمله، وما ذكره في معرض التعليل لا ينتظم حينئذ بل بأن يقال مراده عليه السلام إن في كل نبي من الأنبياء الكرام نوع فضيلة يخصه، فلا وجه لتخصيص بعضهم من بينهم بالامتياز.

من تلك الجملة فالمنتفي في قوله عليه السلام: «**لا ينبغي لأحد أن يكون خيراً**» الخ... الخيرية من جميع الوجوه، ولهذا ذكر في مقام التعليل أن ليحيى عليه السلام فضيلة لا يشاركه فيها غيره.

وبما قررنا خرج الجواب عن تمسك المخالف بمثل قوله عليه السلام: «**لا ينبغي لأحد أن يقول إني خير من يونس بن متى**»[1]، وأما الحمل على التواضع فلا يتحمله ما ورد في حديث آخر[2]: «**من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب**»، أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه. ولما

---

(1) حديث رواه البخاري في الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الصافات: 139. وفي التوحيد باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم رقم 2377 في الفضائل باب ذكر يونس عليه السلام. وأبو داود رقم 4669 في السنة باب التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(2) حديث رواه البخاري 6/ 324 في الأنبياء: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ وفي تفسير سورة النساء، باب قوله: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ النساء: 163.عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قلنا بمثل قوله تعميماً لقوله عليه السلام[1]: «**لا تخيّروني من بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أو جوزي بصعقة الطور**».

وأما قوله عليه السلام في جواب من قال يا خير البرية: «**ذاك إبراهيم**»[2]. أخرجه مسلم في صحيحه، فلا يتمشى فيه ما ذكرناه، ولاما ذكره القوم من حديث التواضع، فالوجه فيه أن يقال إن الخيرية باعتبار النفع للغير، ولهذا قال عليه السلام[3]: «**مثل أمتي مثل المطر لا يدرى آخره خير أم أوله**»؟ ولا بعد في تفضيله إبراهيم عن نفسه من هذه الجملة لأنه عليه السلام أثر دعوته على ما أفصح عنه بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾[4]، فنعته عليه السلام من جملة منافع إبراهيم عليه السلام.

---

(1) حديث رواه البخاري 5/2 في الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ الأعراف: 142، وفي التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ هود: 7، ومسلم رقم 2374، في الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام.

(2) حديث رواه مسلم رقم 2369 في الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل، والترمذي رقم 3349 في التفسير، باب من سورة (لم يكن) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(3) حديث رواه الترمذي رقم 2873 في الأمثال، باب أمتي مثل المطر، ورواه أيضا أحمد في المسند 3/ 130 و143 من حديث أنس و4/ 319 من حديث عمار بن ياسر، وهو حديث صحيح بطرقه.

(4) البقرة: 129. وبقية الآية: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

وأما احتجاج المخالف على تفضيل عيسى عليه السلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بأنه في السماء وفي زمرة الأحياء، فالجواب عنه أن كونه ميتاً يعدّ تكميل النفس، وإكماله الدين أنفع من كونه حيّاً. أما في حق نفسه فظاهر، فإن تعلق النفس بالبدن لمصلحة التكميل، فعند فراغها عن تلك المصلحة حقها أن يقع علاقة البدن، ويرجع إلى أصلها وما يليق بشأنها من التجرد.

وأما حق الأمة فلما فيه الرحمة على ما أفصح عنه عليه السلام بقوله[1]: «**إذا أراد الله رحمة أمة عن عبادة قبض نبيّها، فجعل لها فرطاً وسلفاً بين يديها**»، ثم في كونه عليه السلام مدفوناً في الأرض غير مرفوع إلى السماء نفعاً آخر للأمة حيث صارت روضته المقدسة مهبطاً للبركات، ومصعداً للدعوات، وموطناً للاجتماعات على الطاعات إلى غير ذلك من أنواع الخيرات.

ثم إن كون عيسى عليه السلام في زمرة الأحياء لمصلحة إحياء دينه عليه السلام في آخر الزمان بدلالة أنه ينزل من السماء، ويكون خليفة له عليه السلام، فالشرف من الوجه المذكور يرجع جلّه إلى نبينا عليه السلام، فما ذكر المخالف فيه معرض الاحتجاج لنا لا علينا.

---

(1) جزء من حديث رواه ابن عدي في كامله 2/ 496.

قال الإمام الرازي[1] في تفسيره الكبير: اجتمعت الأمة على أن بعض الأنبياء أفضل من بعض وأن محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل من الكل.

وقال الفاضل التفتازاني في شرحه للمقاصد[2]: واختلفوا في الأفضل بعده عليه السلام فقيل آدم عليه السلام لكونه أبا البشر، وقيل نوح عليه السلام لطول مجاهدته وعبادته، وقيل إبراهيم عليه السلام لزيادة توكله واطمئنانه، وقيل موسى عليه السلام لكونه كليم الله تعالى ونجيّه. وقيل عيسى عليه السلام لكونه روح الله تعالى وصفيّه، وفضّله النصارى على الكلّ.

وقال الإمام القرطبي[3] في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[4]، وهذه الآية مشكلة، والأحاديث ثابتة بأن النبي عليه السلام[5] قال: «**لا تخيروا بين الأنبياء ولا تفضلوا**

---

(1) **الإمام الفخر الرازي، محمد بن عبد الله**، مفسّر (544 ـ 606 هـ = 1150 ـ 1210م) ونص عبارته في كتابه التفسير الكبير، 1/ 234.

(2) السعد التفتازاني، شرح المقاصد، 5/ 47.

(3) **القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي (ت 671هـ = 1273م)**: من كبار المفسرين، صالح متعبد من أهل قرطبة، توفي في شمال أسيوط بمصر. ونص عبارته في كتابه الجامع لأحكام القرآن 3/ 261 ـ 262.

(4) البقرة: 253. وبقية الآية: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(5) حديث رواه أبو داود رقم 4668 في السنة، باب في التخيير بين الأنبياء =

بين الأنبياء»، رواها الأئمة الثقاة، أي لا تقولوا: فلان خير من فلان، ولا فلان أفضل من فلان، يقال خيّر فلان بين فلان وفلان، وفضّل (مشدداً) إذا قال ذلك.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا المعنى فقال قوم: إن هذا كان قبل أن يوحي إليه بالتفضيل، وقبل أن يعلم أنّه سيد ولد آدم وأن القرآن ناسخ للمنع من التفضيل.

وقال ابن قتيبة[1]: إنما أراد بقوله: **«أنا سيد ولد آدم عليه السلام يوم القيامة»** لأنه الشافع يومئذ، وله لواء الحمد والحوض، وأراد بقوله: **«لا تخيروني على موسى»** على طريق التواضع، كما قال أبو بكر رضي الله عنه[2]: وليتكم ولست بخيركم، وكذا معنى قوله: **«أنا خير من يونس بن متّى»** على معنى التواضع.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[3]، ما يدل على أن الرسول أفضل منه لأن الله تعالى يقول ولا تكن مثله، فدل على أن قوله: **«لا تفضلوني»** من طريق التواضع، ويجوز

= عليهم السلام عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث حسن، وقد تقدم بأتم منه.

(1) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 141.

(2) رفيق بك العظم، أشهر مشاهير الإسلام، 18/ 253.

(3) القلم، الآية: 48 وبقية الآية: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾. راجع تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 253.

أن يكون المعنى لا تفضلوني عليه في العمل، ولعله أفضل عملاً مني، ولا في البلوى والاستحسان فإنه أعظم مني وليس ما أعطاه الله تعالى لنبينا عليه السلام من السرد والفضل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل عليهم السلام بعمله، بل بتفضيل الله تعالى إياه، واختصاصه له وهذا التأويل اختاره المهلب[1]. إلى هنا انتهى كلامه.

ولا يذهب عليه أن ما ذكره في بيان المراد من قوله عليه السلام: «**أنا سيد ولد آدم**» لا يجدي نفعاً في دفع التواضع المتوهم بين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]، وقوله عليه السلام: «**لا تخيروا بين الأنبياء**».

وحل ذلك الأشكال، وسياق الكلام إنما هو فيه، وأما ما ذكره من حديث المتواضع فقد نبهت فيما تقدم على ما فيه فتذكروا الدلالة التي ادّعاها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾[3]، في خصوص الحالة التي نقلت عنها، وفضله عليه

---

(1) يعني **المهلب بن أبي صفرة توفي سنة 83هـ = 702م**. ترجمته عند ابن حجر العسقلاني، الاصابة: ت 8635. الطبري، تاريخ الأمم والملوك 8/ 19...

(2) البقرة: 253. وبقية الآية: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(3) القلم، الآية: 48 وبقية الآية: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾. راجع تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 253.



السلام في حالة ثم قال الإمام المذكور في تفسيره المذكور[1]: ومنهم من قال إنه نهى عن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدال، وذلك يؤدي إلى أن يذكر منهم ما لا ينبغي أن يذكر ويقل أخير منهم عند المماراة، فلا يقال فلان أفضل من فلان ولا خير منه كما هو الظاهر النهي، كما لا يتوهم من النقض في المفضول. فالنهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد بذلك المعنى، فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون، فلا نقول إن نبينا عليه السلام خير من فلان اجتناباً عما نهي عنه، وتأدباً به، ومعنى اعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل والله تعالى أعلم بحقائق الأمور، انتهى كلامه.

وأقول: لابد من الاعتقاد بتفضيل نبينا محمد عليه السلام على سائل الأنبياء عليهم السلام إجمالاً وتفصيلاً لما مرَّ من اعتقاد إجماع المسلمين على ذلك، وفي التعبير عن هذا المعتقد يكفي أن يقال إن محمداً عليه السلام أفضل من سائر الأنبياء عليهم السلام. والحاجة إلى التفضيل التفضيلي عبارة لما فيه من إظهار النقص والمفضول والاحتراز عنه واجب فإنّا قد أمرنا به.

قال صاحب غنية الفتاوى[2]: سئل الشيخ الإمام الأجل علي بن سعيد الرستغفني[3]، عن قول بعض الناس إن آدم عليه

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 262.

(2) غنية الفتاوى ص 48.

(3) **علي بن سعيد الرستغفني (ت 345هـ = 956م)**: فقيه حنفي، من أهل =

السلام لما بدت منه تلك الزلة اسودَّ منه جميع جسده، فلما أهبط إلى الأرض أمر بالصيام والصلاة فصام وصلى فابيض جسده، أيصح هذا القول؟.

قال: لا يجوز في الجملة القول في الأنبياء بشيء يؤدي إلى العيب والنقص فيهم، وقد أمرنا بحفظ اللسان عنهم لأن مرتبة الأنبياء عليهم السلام أرفع، وهم على الله تعالى أكرم من سائر الخلق، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**»[1]، فلما أمرنا أن لا نذكر الصحابة رضوان الله عليهم بشيء يرجع ذلك إلى العيب والنقص فيهم فلأن نمسك ونكف عن الأنبياء عليهم السلام أولى وأحق، إلى هنا انتهى كلامه.

فالتفضيل التفضيلي عبارة لا يصار له إلاّ في مقام الضرورة وقيام الحاجة إليه، كما وقع في زماننا حين ادعى بعض الزنادقة في ديوان السلطان سليمان[2] الزمان عند حضرة أصف التوراة فضّل عيسى عليه السلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم،

= سمرقند كان من أصحاب الماتريدي. له كتب منها: «الزوائد والفوائد»، في أنواع العلوم، «إرشاد المهتدي». الجواهر المضية 1/362، اللباب 1/466.

(1) تقدم تخريج هذا الحديث.

(2) **السلطان سليمان الأول أو القانوني (902 ـ 974 هـ = 1494 ـ 1566م)**: سلطان تركيا (1520 ـ 1566م)، حكم بوجه عام معتدلا عادلا، وكان ينفق بسخاء على رجال الفن والأدب، الموسوعة العربية الميسرة، ص 1001.

فاحتيج في رد إلى التصريح بأن محمداً صلى الله عليه وسلم مفضل على عيسى عليه السلام وعلى سائر الأنبياء مجملاً ومفصّلا، خلقه الله تعالى مبجّلاً ومفضلا، شهدت بفضله الأرض والسماء، ونبوته مما نطق به العجماء، واتفق عليه من سبعة من الأنبياء عليهم السلام، وخصائص مما لا يضبطه العد والإحصاء. وقد أشرقت الأرض بنورها إشراق الشمس وقت الضحى في وسط السماء فصياح الخصماء نباح الكلاب في ليلة القمراء.

ولا خفاء عند ذوي الألباب في أنه لا يضر السحاب نباح الكلاب، وبما صرحناه وصححناه آنفاً بالنقل عن تفسير القرطبي، وغنية الفتاوي سالفاً يتبين ما في كلام الفاضل التفتازاني حيث قال في شرحه للمقاصد: وفضّله النصارى يعني عيسى عليه السلام على الكلّ بأنه كلمة ألقاها الله تعالى إلى مريم، وروح منه طاهر متقدس، وتنزلي وحجرة الأنبياء عليهم السلام، والأولياء، وتكلم في المهد بعبودية نفسه، وربوبية الله تعالى لم تجل زماناً من التوحيد والشرائع، ولم يتلفت إلى زخارف الدنيا ولم يستلزم بذاتها، ولم يدّخر قوت يوم، ولم يسع في هلاك نفس أو يثيبها أو استراقاقها، ولا في أخذ مال وولد ولا إيذاء لأحد.

معجزاته من أحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص أبهى المعجزات وأشهرها، ثم هو في السماء في زمرة الأحياء، ونبوته مما اتفق عليها ذوو الآراء، واعترف بها خاتم الأنبياء.

والجواب أن البعض من ذلك حجة لنا، وشاهد بفضل

نبينا عليه السلام كالولادة من المشركين والمشركات، والتربي في حجرتهم مع المواظبة على التوحيد والطاعات، وكالإقبال على الجهاد ودفع المشركين وقهر أعداء الدين، والقيام بمصالح نظام العالم مع الاستغراق في التوحيد إلى جانب القدس.

وأما معجزاته وإنما اشتهرت تلك الشهرة بإخبار من نبينا عليه الصلاة والسلام وكتابه. ومع ذلك فأين هو من معجزاته من الخطأ حيث صرح بولادة نبينا من المشركين والمشركات، ومع ذلك شين لنسبه الطاهر.

كيف وقد أجمع العلماء على من أسلم بنفسه لا يكون كفواً لمن له أب واحد في الإسلام، وهذا صريح في أن الكفر في الآباء نقص في شرف النسب، وليس هنا ضرورة دعته إلى التصريح بما ذكره، على أنه مختلف فيه بين السلف ولا دليل قاطع لأحد الفريقين.

وقد عملنا فيه رسالة أوضحنا فيها وجه الحق، فمن شاء الوقوف على ما هو المختار فلينتظم تلك الرسالة في سلك المطالعة.

وهذا آخراً وردنا إيراده في هذه فلنختم المقالة به حامداً ومصلياً.

تمت الرسالة على يد أفقر عباد الله الضعيف مصطفى بن محمد اللّهم اغفر لي ولوالديّ ولمتعلقاتنا وللمؤمنين والمؤمنات وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. إلى يوم العرض آمين يا رب العالمين.

رسالة في تفضيل
أنبياء البشر على الملائكة

الحمد لله الذي كرَّم بني آدم وفضله على كثير من مخلوقاته تفضيلا، والصلاة على خير البرية محمد الذي بلّغ أحكام الشريعة وفضلها تفصيلا، وعلى آله وأصحابه، أكرم آل ما لمح آل، وخير أصحاب ما لمع سراب.

وبعد، فهذه رسالة في تفصيل ما قيل في أمر التفضيل، قال صاحب المواقف[1]: لا نزاع في أن الأنبياء عليهم السلام (أفضل)[2] من الملائكة السفلية الأرضية، إنما النزاع في الملائكة العلوية السماوية، فقال أكثر أصحابنا: الأنبياء عليهم السلام أفضل، وعليه الشيعة وأكثر الملل.

وقال المعتزلة وأبو عبد الله الحليمي، والقاضي أبو بكر منّا: الملائكة أفضل وعليه المعتزلة.

---

(1) العضد الإيجي، المواقف، ص 367.

(2) كلمة يتطلبها السياق ليفهم المعنى.

وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة بني إسرائيل[1]: المسألة مختلف فيها بين أهل السنة والجماعة، منهم من ذهب إلى تفضيل الملائكة، وهو مذهب ابن عباس، واختيار الزجاج على ما نقله صاحب التقريب، ومنهم من فصَّل فقال: إن الرسل من البشر أفضل مطلقاً، ثم الرسل من الملائكة على ما سواهم من البشر والملائكة، ثم عموم الملائكة وهذا ما عليه أصحاب أبي حنيفة وكثير من الشافعية والأشعرية، ومنهم من عمم تفضيل الكمّل من نوع الإنسان نبيّا كان أو ولياً، ومنهم من فضل الكروبيّين من الملائكة مطلقاً، ثم الرسل من البشر ثم الكمَّل منهم، ثم عموم الملائكة على عموم البشر وهذا ما عليه الإمام الفخر الرازي وبه يشعر كلام الغزالي في مواضع عديدة من كتبه.

قال الشيخ محيي الدين ابن العربي قدس سره[2]: رأيت النبي عليه السلام والملك في النوم، فقلت: يا رسول الله أيهما أفضل الملك أو النبي؟ فقال: الملك، فقلت: يا رسول الله أريد على هذا دليله إذا ذكرته عنك أصدق فيه، فقال: ما جاء من عند الله تعالى أنه قال: **«من ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منه»**[3].

---

(1) **الزمخشري، محمود بن عمر (467 ـ 538 هـ = 1075 ـ 1144م)**: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. وكان معتزلي المذهب، شديد الإنكار على المتصوفة. ونص عبارته في كتابه، الكشاف، 1/ 118.

(2) ابن العربي، التفسير، 1/ 190.

(3) جزء من حديث رواه أحمد في مسنده 2/ 405 عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومبنى الاستدلال على أن من ذكرت في ملإٍ بعمومه ينتظم من ذكره تعالى عند الرسل عليهم السلام، وأن المراد ملإ خير منه أشراف الملائكة.

وللخصم أن ينازع في الثاني ويقول: ويحتمل أن يكون ذلك في أرواح الأنبياء عليهم السلام، وأقوى ما تمسك به المعتزلة فيما ذهبوا إليه من أمر التفضيل قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[1].

قال صاحب الكشاف[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾، ولا من هو أعلى منه قدراً، وأعظم منه خطراً، وهم الملائكة الكروبيون الذين حول العرش كجبريل وإسرافيل، ومن في طبقتهم.

فإن قلت: من حيث إن علم المعاني لا يقتضي غير ذلك، وذلك أن الكلام إنما سيق لرد مذهب النصارى وغلوهم في رفع المسيح عن منزلة العبودية، فوجب أن يقال لهم: لن يرتفع عيسى عليه السلام عن العبودية، ولا من هو أرفع منه درجة، كأنه قيل: لن يستنكف الملائكة المقربون من العبودية فكيف بالمسيح؟ ويدل عليه دلالة ظاهرة بينة تخصيص المقربين لكونهم أرفع الملائكة درجة وأعلاهم منزلة.

---

(1) النساء: 172. وبقية الآية: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾.

(2) الزمخشري، الكشاف 1/ 239 ـ 240.

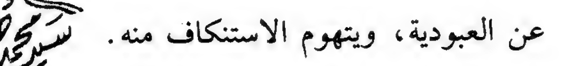
ولا يذهب عليك أنه على تقدير تمام ما ذكر لا يقوم حجّة على من يفضل بعض الناس أو جنسهم على جنس الملائكة جميعهم، فإن تفضيل الإنسان من الإنسان من حيث هو إنسان على الملائكة، من حيث هي هي، أو تفضيل بعض أفراد الإنسان على جميع الملائكة كتفضيل محمد عليه السلام على كلهم، لا ينافي تفضيل الملائكة المقربين على المسيح، كما تقول الرجل خير من المرأة باعتبار الجنس، ولا ينافي كون بعض النساء كمريم مفضلا على كثير من الرجال باعتبار شرفها وقربها وكرامتها عند الله تعالى.

وبعد التنزل عن هذا أقول: إن الثابت بما ذكر فضل المقربين من الملائكة على كثير جنس البشر لا فضل كلهم عليه، فالاحتجاج المذكور إنما ينطبق على ما عزي إلى الإمام الرازي[1] لا على ما عزي إلى المعتزلة.

ومن قال إن هذا كاف في إبطال القول بأن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة فكأنه غافل عن أن الاحتجاج من طرف المعتزلة على إثبات مذهبهم لا على إبطال قول بعض المخالفين لأنه لا يجدي نفعاً فيما زعموا، وإنما قلنا على تقدير تمام ما ذكر لأن في تمامه نظر، وذلك أن الذي يقتضيه علم المعاني، ويساعده الذوق الخالي عن المعصية من الجانبين هو أنه لا يستنكف المسيح، ولا من هو أولى منه بأن يرفع شأنه

---

(1) الإمام الرازي، التفسير الكبير 1/ 186.



عن العبودية، ويتهوم الاستنكاف منه.

ولا شك أن الملائكة عليهم السلام لا سيما المقربين منهم لهم من التصرف في الأعوان بإذن الله تعالى، وهو الإطلاع على المغيبات بإعلام منه تعالى ما لا يقاس خوارق عيسى عليه السلام به، وكفى بما جرى على المؤتكفات بريشة من جناح جبريل عليه السلام آية.

وكان سبب ترافع النصارى بعيسى عليه السلام عن هذا ما فيه من العلم الصورية الخارجين عما القوة في البشر، فورد الكلام رداً لهم على مقتضى مذهبهم، وليس الكلام مسوقاً لحديث التفضيل، وهذا بيِّن مكشوف، ومن ذكر تجرد عيسى عليه السلام يدل إطلاع على المغيبات.

وقال في تقرير مظنة الاستنكاف التجرد والروحانية من جهة أن لا أب له، ثم قال وهذا في الملائكة أقوى لأنه لا أب لهم ولا أم لم يصب، إذ لا دخل لوصف التقريب في هذا المعنى، لأنه من خصائص جنسهم إنما دخله في الاطلاع على المغيبات.

وأما الجواب بأنه على الذين يقولون الملائكة آلهة أيضاً وارد أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾[1] صريح في

(1) النساء: 171. وبقية الآية: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾.

الاختصاص بالنصارى وكذا السوابق، ودفع بأن سوق الآية وإن كان للرد على النصارى لكن أوضح فيه الرد على عبدة الملائكة المشاركين لهم في رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية إلى درجة المعبودية، وادعاء انتسابهم إلى الله تعالى بما هو من شوائب الألوهية، وخص المقربين لأنهم كانوا يعبدونهم دون غيرهم.

وردّ بأن هذا لا يعني الدلالة على فوقية الباقي كما هو مقتضى علم المعاني، ويمكن أن يمنع بقاء الدلالة حينئذ، فإن مقتضى علم المعاني عند اتحاد المخاطب، وأما اختلافهم فلا يتعين طريق الترقي باقتضاء علم المعاني إياه.

وأما الجواب إن المراد بالعطف المبالغة باعتبار التكثير دون اعتبار التكبير

كقولك: أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مرؤوس، فيكون مقتضى علم المعاني مرعياً بهذا الاعتبار، ففيه أن وصف الملائكة بالمقربين يأباه، فإن موجب ما ذكر تعميم النفس للجنس.

ومنهم من قال ردّ الاستدلال على الوجه المذكور بأن ما ذكر إنما يصلح ردّاً للنصارى على وجه المبالغة، وطريقة الترقي إذا كان مسلماً عندهم أن الملائكة أفضل من عيسى عليه السلام وأعلى قدراً، ودون ذلك خرط القتاد. وكيف وهم يرفعون درجته إلى الإلهية؟.

وردَ بأن الشرط تسليهم أو كون المعني المقتضى

الاستنكاف فيهم أظهر، وقد تحقق الثاني.

ومما تمسكوه في المطلب المذكور قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1].

قال الكشاف[2]: هو ما سوى الملائكة، وحسب بني آدم تفضيله أن ترفع عليهم الملائكة وهم هم، ومنزلتهم عند الله منزلتهم.

والعجب من المجبرة كيف عكسوا في كل شيء، وكابروا حتى جسرتهم عادة المكابرة على العظيمة التي هي تفضيل للإنسان على الملك، وذلك بعدما سمعوا تفخيم الله تعالى أمرهم وتكثيره مع التعظيم ذكرهم، وعلموا أين أسكنهم، وأنّى قربهم، وكيف نزلهم من أنبيائهم من أممهم، ثم جرأهم فرط التعصب عليهم إلى أن لفقوا أقوالاً منها: قالت الملائكة ربنا إنك أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون منها ويتمتعون، ولم تعطنا فأعطناه في الآخرة.

فقال: فعزتي وجلالي لا أجعل ذرية من خلقت بيدي كمن قلت ﴿لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3] ورووا عن أبي هريرة رضي الله

---

(1) الإسراء: 70.

(2) الزمخشري، الكشاف 1/ 553، بدون تصرف.

(3) البقرة: 117. وبداية الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ﴾.

تعالى عنه أنه قال: لمؤمن أكرم على الله تعالى من الملائكة الذين عنده، ومن ارتباكهم أنهم فسروا كثيراً بمعنى جميع في هذه الآية، وخذلوا حتى سلبوا الذوق، فلم يحسوا بشاعة قولهم وفضلناهم على جميع ممن خلقنا، على أن معنى قولهم: على جميع من خلقنا أشجى لحلوقهم وأقذى لعيونهم، ولكنهم لا يشعرون، فانظر إلى تمحلهم[1] وتشبثهم بالتأويلات البعيدة في عداوة الملإ الأعلى كأن جبريل غاظهم حين أهلك مدائن قوم لوط. فتلك السخيمة لا تسلّ عن قلوبهم، انتهى كلامه بعباراته الشنيعة وترهاته الفضيعة التي يجب تنزيه الكتب عنها فضلا عن تعين كتاب الله تعالى.

ولا يخفى ما فيه من الجراءة على الأحاديث الصحيحة كما هو دأب في هذا الكتاب، فإن الذي ردّه أولا رواه محيي السنة في المصابيح، ومعالم التنزيل، والبيهقي في شعب الإيمان عن جابر رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال[2]: «**لما خلق الله آدم وذريته قالت الملائكة يا رب خلقتهم يأكلون ويشربون وينكحون ويركبون، فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة، فقال: لا أجعل من خلته[3] بيدي، ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان**».

(1) التمحل هو الاحتيال في طلب الشيء.

(2) هذا الحديث مرسل من هذا الوجه، وقد روي من وجه آخر متصلا، عن جابر رضي الله عنه.

(3) الصحيح خلقته ليفهم المعنى.

والذي ردّه ثانيا قد رواه ابن ماجه عن أبي هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته**»، ثم إنه لا اختصاص للخلاف في هذه المسألة بالأشاعرة، وإن مذهبهم ليس تفضيل أفراد البشر كلهم على الملائكة، وقد وقعت على ذلك فيما تقدم.

فقوله: والعجب من المجبرة موضع عجب، ولقد أحسن من قال: ما تفاحش به ذلك المتعصب كلام لا على قانون الاستدلال، ولا الخطابة، ولا الجدل مجبرة وتشدق في سبهم، وتشقق العبارة في ثلبهم. ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[1]، والله تعالى ولي التوفيق والتسديد.

والتحقيق أن لا تمسك لهم في الآية المذكورة لأن ما ذكر فيها الأحوال المشتركة بين أفراد الإنسان رفيعهم وجليلهم وذليلهم، وتفضيل ذلك موقوف على ما ذكرنا في التفسير وهو هذا: ولقد كرمنا بني آدم تكريما مشتركاً لا يختص ببعض دون آخر، وعبارته وإن لم يتناول آدم عليه السلام، لكن دلالته متناولة له. وذلك أن ترتيب تكريم أولاده عليه السلام على وصف النبوءة المضاف إليه لا يخلو عن دلالة، على أنه منشأه التكريم ومبدأه فلا حاجة إلى تأويل بني آدم بنوع الإنسان، بل لا وجه له، ولما أبهم في جهة التكريم للتعظيم، وأتى بالتعظيم في جانب المكرم حيث ذكره بصيغة الجمع النص في التكثير

(1) ق: 18.

دون اسم الجنس المحتمل للقيل، والكثير تضمن أول الكلام، وآخره المبالغة فكان أحرى يصدر بحرف التأكيد مرة بعد أخرى.

قيل: ومن جملة كرامته أن كل حيوان يتناول طعاماً بفمه إلا الإنسان فإنه يرفعه إليه بيده.

وفيه نظر لأن القردة مع أنها من الحيوانات الحية تشاركه فيما ذكر فلا يصح كرامة، ولا أن يعد خاصية له: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[1]، حتى لم يخسف بهم الأرض ولم يغرقهم الماء، أو حملناهم على الدواب والسفن ورزقناهم من الطيبات ضروب الملاذّ وفنون النعم ما لم نجعله لواحد من سائر الحيوانات، وفضلناهم تفضيلا، مشتركاً كذلك على كثير ممن خلقنا تفضيلا بالشرف والكرامة، أتى هاهنا بالتأكيد اهتماماً لكونه معنوياً بخلاف تلك الأحوال الثلاثة، ولأنه الأحكام المذكورة من شواهد الحكم فكأن شهادتها تؤكد أنّ بعضها ببعض فظهر أثر تلك الشهادات في الدعوى.

ولما كان سياق الكلام في النعم المشترك بين أفراد الإنسان شريفها وخسيسها على ما نبهت عليه آنفاً ظهر وجه تخصيص الحكم بالكثير، فإن كل فرد من أفراد الإنسان غير مفضل على جميع ما عداها، وذلك ظاهر دلالة فيه على عدم تفضيل الأفراد جنسه على جنس الملائكة لأن في تفضيل جنس

---

(1) الإسراء: 70. وبقية الآية: ﴿وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.

على جنس لا حاجة إلى تفضيل الأفراد الأول على جميع أفراد الثاني، بل يكفي فرد من الأول على جميع أفراد الثاني.

ولو نزلنا عن هذا المقام، قلنا: أن نقول إن التعليل الخارج عن جملة المفضل عليها بنو آدم، ولا بد من إخراجه، ضرورة أن الشيء لا يفضّل على نفسه.

وأن نقول إن ذلك الخارج من الأفضلية له من العقلاء وذلك أن التفضيل يقتضي المفضل في الجملة في المفضل عليه، وما لا حظ له من التفضيلية من جهة اللفظ، وفساد من جهة المعنى.

أما الثاني فلما عرفت أنه لا بد في صحة المعنى من القليل الخارج عن جملة المفضل، وأما الأول فلركاكة بالجمع بين عبارة الجمع.

وقوله: ﴿مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾ فإن حق العبارة حينئذ أن يقال على جميع من خلقنا، والحاكم في مثل هذا الذوق السليم، ومن وهم أن التعسف من جهة تفسير الكثير بالجمع فتصدى بالدفع بأنه قد يوضع الأكثر موضع الكل قال الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[1].

---

(1) الشعراء: 221 ـ 223.

وفسر المصنف يعني صاحب الكشاف[1] في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾[2] الأكثر بالجميع.

فقد وهم وما فهم ما في قوله في هذه الآية من الإشارة إلى أن التعسف ليس في تفسير الكثير بالجمع مطلقاً بل فيه حال وقوعه في هذا المقام، وهذا ما نبَّهناك عليه آنفاً.

تمت الرسالة بعون الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين أجمعين آمين.

---

(1) الزمخشري، الكشاف 1/ 421.

(2) يونس: 36. وبقية الآية: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.



الفهارس العامة



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس الكتب الواردة عند ابن كمال



المصادر والمراجع

(1) ابن الحاجب.

* منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. 1985م.

(2) ابن حجر العسقلاني.

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. طبع حيدر أباد. 1945 ـ 1950م.

(3) ابن العربي، أبو بكر محمد بن علي.

* التفسير. طبع بمصر. بالمطبعة الميمنية. د. ت.

(4) أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب.

* الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. تحقيق وتعليق وتقديم. محمد زاهد الكوثري. الطبعة الثالثة. القاهرة. 1413هـ = 1993م.

(5) أبو حامد الغزالي.

* الاقتصاد في الاعتقاد. دار الكتب العلمية. بيروت ـ

لبنان. 1409هـ = 1988م.

(6) أبو الحسن الأشعري.

* الإبانة في أصول الديانة. طبع حيدر آباد. 1321هـ.

(7) أبو سعيد، عبد الله بن عمر البيضاوي.

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل. دار الكتب العلمية. الطبعه الأولى. بيروت ـ لبنان. طبعة 1990م.

(8) أبو عبد الله محمد، الفخر الرازي.

* التفسير الكبير. دار الفكر. بيروت ـ لبنان. 1414هـ = 1993م.

(9) أبو عبد الله القرطبي الأنصاري، محمد بن أحمد.

* الجامع لأحكام القرآن الكريم. طبع في مصر. 1354 ـ 1369هـ.

(10) الآمدي علي بن محمد.

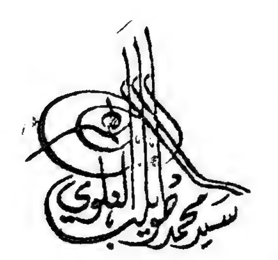
* أبكار الأفكار. طبع في لبنان. 1400هـ = 1980م.

(11) إحسان حقي.

* تونس العربية. دار الثقافة. بيروت.

(12) إسماعيل باشا البغدادي.

* هدية العارفين. طبعة طهران. الطبعة الثالثة. 1387هـ.



(13) حسن حسني عبد الوهاب.

* خلاصة تاريخ تونس. الدار التونسية للنشر.

(14) خير الدين الزركلي.

* الأعلام. الطبعة الثالثة. 1378هـ = 1959م.

(15) رفيق بك العظم.

* أشهر مشاهير الإسلام في الحرب والسياسة. طبع في مصر. سنة 1340 ـ 1341هـ.

(16) سعد الدين التفتازاني.

* شرح العقائد النسفية. طبعة مصر. 1321هـ.

* شرح المقاصد. تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى. 1989م.

(17) السيد الجرجاني.

* شرح المواقف. طبع بمصر سنة 1327هـ.

(18) طاش كبرى زادة.

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة. طبع بحيدر أباد. سنة 1329هـ.

(19) عياض السبتي.

* مشارق الأنوار على صحاح الآثار. طبع ونشر مكتبة

التراث العتيقة. دار عبد الرحمن بن أحمد الإيجي.

* المواقف في علم الكلام. مكتبة المثنى. القاهرة. د.ت.

(20) محمد بن يوسف الكرماني.

* الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري. طبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت ـ لبنان. 1401هـ = 1981م.

(21) محمود بن محمد الزمخشري.

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. رتبه وضبطه مصطفى حسن أحمد. دار الكتاب العربي. ط 3. 1403هـ = 1967م.

المحتويات







الرسائل العقدية

هذا الكتاب جزء قائم بذاته من سلسلة من الدراسات والنصوص التي تعنى بالتراث المغاربي والأندلسي.

الغرض منها تسليط الضوء على إسهامات الغرب الاسلامي في الحضارة العربية الاسلامية بمختلف ألوانها، وتقديم مخطوطات هامّة تحقّق لاول مرّة.

تماشياً مع اهداف وطموحات «دار المدار الاسلامي» التي ترحب بإسهامات الباحثين والمحققين خدمة لتراثنا ورغبة في التعريف به.

- النشاط العقدي بالغرب الإسلامي
- الفوائد المرونقة في الفرق بين أهل السنة والزندقة
- الرسائل العقدية لأحمد ابن سليمان ابن كمال باشا
- تنبيه الغافل عمّا يظنّه عالم وهو به جاهل
- مزيل اللبس عن آداب وأسرار القواعد الخمس
- التحف الربانية في جواب الأسئلة اللّمدانية

الرسائل العقدية ابن كمال باشا

د. جمعة مصطفى الفيتوري

المدار الاسلامي





اوتوستراد شاتيلا - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج طابق
خليوي: 03/933989 - هاتف وفاكس 00961/1/542778
توزيع: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية - زاوية الدهماني - السوق الأ...
هاتف: 3338571 - 4449903 - 00218.21/4448750 فاكس: ...218.21/4442758
ص.ب: 13498 طرابلس - الجماهيرية العظمى